القروض المتعثره واثرها على القطاع المصرفي(دراسة حالة البنوك المصرفية في السعودية للاعوام 2016 –2018)

Bad Loans And Their Impact On The Banking Sector (A Case Study Of Banking Banks In Saudi Arabia For The Years 2016-2018)

علي عماد محمد ازهر [1]

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاردن ، lokclokcy@gmail.com

تاريخ الاستلام: 25 /2020/11 تاريخ القبول: 02 /2020/12 تاريخ النشر: 10 /2020/12

ملخص:

حظيت القروض المتعثرة باهتمام العديد من الاقتصاديين ومتخذي القرار لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الكلي، حيث تعتبر القروض المتعثرة من أكبر المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي لما لها من أثر كبير على كفاءة البنوك التجارية واقتصادات الدول بوجه عام، نتيجة إعاقتها للمشاريع التنموية، حيث لا تحقق هذه القروض أية إيرادات، لذلك يلجأ البنك عادة إلى إعادة جدولتها.

تناولت الدراسة فصلين الفصل الاول تضمن الاطار النظري للقروض المتعثرة على القطاع المصرفي بشكل عام اما الفصل الثاني تناولت الدراسات السابقة والفصل الثالث من خلال تجربة المصارف في المملكة العربية السعودية واثر القروض المتعثرة فيها.

كلمات مفتاحية:: القطاع المصرفي، القروض المتعثرة، العميل، المالية، المملكة العربية السعودية.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

Bad loans have received the attention of many economists and decision-makers due to their negative effects on the overall economy, as non-performing loans are considered one of the biggest problems facing the banking sector because of their significant impact on the efficiency of commercial banks and the economies of countries in general, as a result of their impediment to development projects.

These loans generate no revenue, so the bank usually reschedules them. The study covered two chapters; the first chapter included the theoretical framework for bad loans on the banking sector in general. The second chapter dealt with previous studies, and the third chapter examined the experience of banks in the Kingdom of Saudi Arabia and the impact of bad loans there.

Keywords: banking sector; non-performing loans; Customer; Financial; the Kingdom of Saudi Arabia.

Jel Classification Codes : XN1, XN2.

المؤلف المرسل: علي عماد محمد ازهر ، الإيميل: lokclokcy@gmail.com

1. مقدمة:

لا تكاد تخلو البنوك من حالات التعثر للقروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام المختصين والخبراء والمسؤولين بالقطاع البنكي، إذ ظهرت هذه المشكلة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، كما تفاقمت في منتصف الثمانينيات. وكانت أسباب ذلك كثيرة اشترك في تشكيلها كل من البنوك والزبائن على سواء فضلا عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وعلى الرغم من أن منح القرض البنكي يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا، إلا أنه واقعيا لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه. وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر، حيث أثبتت التجارب أن القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، وأثبتت أيضا أنه ما من قرض يمنح لعميل ما إلا ويحمل البنك قدرا من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصلت عليها.

1.1. مشكلة البحث :

بناءً على ما سبق فقد ازدادت نسبة القروض البنكية المتعثرة بشكل تراكمي خلال السنوات الأخيرة في القروض المتعثرة وأيضا أساليب التعامل معها. البنوك حتى أصبحت هذه الظاهرة جديرة بالمراجعة والتحليل والتقييم، والبحث عن آليات جديدة لعلاج تلك وعلى ضوء ما سبق تتبلور معالم إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري الآتي:

إلى أي مدى تعاني البنوك من مشكلة تعثر القروض الممنوحة، وماهي سبل معالجتها ؟

2.1. أهداف البحث :

تم تحديد اهداف البحث من خلال الاتي :

1- الفصل الاول : القروض المصرفية المتعثرة – الاطار النظري.

2- الفصل الثاني : الدراسات السابقة

3- الفصل الثالث: القروض المتعثره في القطاع المصرفي السعودي – الاطار العملي .

3.1. المنهج المستخدم في البحث :

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة وللإجابة على الإشكالية المطروحة استعنا بأحد المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية. فاستخدمنا:

- المنهج الوصفي والتحليلي: لتوضيح الإطار النظري للقروض البنكية بصفة عامة في وصف أساسيات منحها ومختلف صور مخاطرها...، وعرض لآليات وأساليب لمعالجة مشكلة القروض.

منهج العملي : من خلال وصف حالة تعثر القروض في القطاع البنكي السعودي في معالجة تلك المشكلة وذلك لدعم الرقابة على سلامة البنوك.

2. القروض المصرفية المتعثرة – الاطار النظري :

تعتبر البنوك أداة هامة ورئيسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وتمثل عملية منح الائتمان النشاط الرئيسي والأساسي للبنوك، كما تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر إيراداتها. ومن هنا تبرز خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك للتعثر، وهوما ينعكس سلبا على سرعة دوران أموالها المستثمرة والعوائد المحققة منها وبالتالي تجميد أموال البنك والتأثير سلبيا على أنشطة البنوك بصفة عامة وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة، كما تعتبر ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة ظاهرة معقدة لتداخل الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية في حدوثها وبالتالي هناك ضرورة لإخضاعها للدراسة والفحص الدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات والعوامل في محاولة لتشخيصها بهدف الوصول إلى سبل العلاج الناجح لها.

1.2. ماهية القروض المصرفية المتعثرة :

يستند الائتمان المصرفي على العديد من المعايير والأسس التي تهدف إلى تقليل المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، إلا أنه عمليا لا يمكن للبنك أن يحتفظ بمحفظة قروض خالية من المخاطر، والسبب يرجع إلى طبيعة الائتمان المصرفي ومن أهم هذه المخاطر القروض المصرفية المتعثرة المطلب الأول: تعريف القروض المصرفية المتعثرة توجد العديد من المسميات التي تدل على مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وأهمها: الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون الحرجة، الديون غير العاملة الديون الصعبة، الديون الهالكة، الديون الراكدة، الديون المشكوك في تحصيلها(فريد، 2000). إلا أن أكثر المسميات شيوعا في اللغة العربية هي القروض المتعثرة، القروض غير العاملة على الرغم من اختلاف وتعدد المسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة إلا أن تعريفها متقارب في معظم المراجع، حيث عرفت كما يلي:

•هي القروض التي لم تعد تحقق للبتك إيرادات من الفوائد(Rose & Peter, 2002) .

• هي تلك القروض المصرفية التي يتوقف فيها العملاء (المدينين) عن دفع الالتزامات المستحقة عليهم في مواعيد استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بسدادها وذلك الأسباب تكون في الغالب خارجة عن إرادتهم ولا يمكن التغلب عليها إلا بتدخل خارجي، ويقرر البنك بعد دراسته للمركز المالي للعميل وضمانات الدين أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة (ود و الغيط، 2002).

• الدين المتعثر هو ذلك الدين الذي تتعرض شروط سداده بين البنك والعميل إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول بأن هناك احتمالات قوية لعدم سداده ولو جزئيا (عبد المطلب، 2009).

• القروض المتعثرة تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منتظم) كون أن درجة مخاطره أعلى من الحد الأقصى الدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعنية (محمد داود، 2013).

• هي التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات علم استرداد المؤسسة المصرفية الحقوق المترتبة على منح هذه التسهيلات نسبة 51% (هاني، 1994).

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف القروض المصرفية المتعثرة كما يلي:

هي تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن السداد بعد تاريخ استحقاقها حيث نتيجة لعدم استردادها وجب على البنك أخذ مخصصات من أرباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها.

2.2. أسباب تعثر القروض المصرفية :

تكمن الرؤية الاقتصادية في علاج مشكلة تعثر القروض المصرفية في معرفة وتحديد الأسباب التي أدت بالديون إلى التعثر، فالتعثر ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية، تطول أو تقصر لكنها تؤدي إلى الحالة التي عليها المقترض من عدم مقدرته على ستاد التزاماته، إن الطرفين الرئيسيين في عملية الائتمان هما البنك من جهة والمقترض من جهة أخرى ولذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر يكون ناجما عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما، وبما أن كلا من البنك المقرض والعميل المقترض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفا ثالثا من الأطراف المسببة لتعثر القرض، ولذلك يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية في مجموعتين (محمد داود، 2013، الصفحات 401-407)، (عبد المطلب، 2009، الصفحات 28-30):

أسباب متعلقة بالمفترض . أسباب متعلقة بالبنك.

1.2.2. الأسباب المتعلقة بالمقترض:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع البنك إلى أخذ الحيطة والحذر في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله إلى المقترضين والتي تعطي مؤشرات على تعثر الائتمان الممنوح لهم وتتمثل في:

• وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول (فريد، 2000، صفحة 260): إذا كانت الغاية من القرض هي تمويل مشروع جديد أو تمويل عملية توسع أو تحديث لمشروع قائم، فإن البنك يطلب من المفترض تقديم دراسة جدوى اقتصادية، فإذا كانت الدراسة قائمة على افتراضات غير واقعية، كأن تكون هناك مبالغة في تقدير الإيرادات و/أو تقليل في تقدير النفقات الرأسمالية أو الجارية، أو كانت هناك اختلالات في التدفقات النقدية للمشروع، فإن أداء المشروع سيظهر انحراقا عما هو متوقع في دراسة الجدوى الاقتصادية، وسيعاني المشروع من الفشل مما يؤدي إلى تعثر القرض الممنوح، ولذلك فإن على البنك أن يراجع دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة له للتأكد من سلامتها وسلامة الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسات، وكذلك التأكد من أن معدل العائد الداخلي للمشروع الممول يفوق معدل كلفة الأموال المقترضة (محسن أحمد الخضيري، 1997).

• استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها (جمال أحمد حسين): كأن يتم استخدام حصيلة القروض طويلة الأجل في مجال تمويل رأس المال العامل، أو استخدام حصيلة القرض في المجالات الاستهلاكية، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى عدم تحقيق الغاية من القرض، ومن ثم وصوله إلى مرحلة التعثر.

• عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل (الزبيدي، 2002): فالمعلومات هي المرأة التي تعكس وضع المقترض أو المشروع الممول، وهي الأساس الذي يعتمد عليه البنك في القرار الائتماني فإذا قدم المقترض للبنك معلومات غير صحيحة أو أخفي عن البنك معلومات مهمة فإن ذلك سيؤثر سلبا على القرار الائتماني.

• ضعف القدرات الإدارية للمقرض كما أن حداثة خبرة المقترض في مجال إدارة المشروع الممول قد يؤدي إلى تعثر المشروع وبالتالي تعثر القرض (محسن أحمد الخضيري، 1997، صفحة 81).

• وفاة المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد: في كثير من الأحيان تواجه البنوك مشاكل في تحصيل ديونها بسبب وفاة المقترض، وخاصة إذا لم يلتزم الورثة بالسداد، سواء أكان ذلك ناجما عن عدم رغبة الورثة بالسداد أو بسبب وجود مشاكل بين الورثة تؤدي إلى تعثر المشروع الممول أو بسبب عدم قدرة الورثة على إدارة المشروع الممول بشكل سليم.

• إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد: إذا ما تعرض المشروع الممول المشاكل يصعب حلها فإنه يتم إشهار إفلاس المشروع، كما أن بعض المقترضين يلجؤون للهرب خارج البلاد، إذا ما تفاقمت مشاكلهم وزادت مديونيتهم احمد غنيم ، (غنيم، 2001، صفحة 24).

• علم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره وبالتالي استخدام جانب من أموال المشروع في الاتفاق على الاحتياجات الخاصة والأسرية، مما يؤدي إلى استهلاك جزء من رأس المال العامل للمشروع وإصابته بإعسار، أو توسع العميل في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الخاصة (كرسون، 2006، صفحة 31).

• ضعف القدرات التسويقية لدى المفترض: إذا كانت قدرات المشروع التسويقية دون المستوى المطلوب فإنه لن يتمكن من تصريف إنتاجه بكفاءة، وبالتالي ستقل أرباحه وقد تزداد خسائره وبالتالي يصل إلى مرحلة التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته (نوفل، 2000، صفحة 117).

2.2.2. الأسباب المتعلقة بالبنك:

قد تكون البنوك مشاركة في تعثر عملائها أو على الأقل تكون قد أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم، وبالتالي تمثل مشكلة القروض المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، وأهم هذه الأسباب:

• عدم أخذ الضمانات الكافية من المفترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع (عبد المعطي و محفوظ أحمد جودة، 1999).

• المغالاة في تقدير الضمانات: في بعض الحالات يتم تقدير الضمانات المقدمة للبنك بأكثر من قيمتها الحقيقية إما بسبب ضعف قدرات الجهات التي تقوم هذه الضمانات أو سبب تواطؤ هذه الجهات مع المقترضين وحيث أن الضمانات هي المصدر الذي يلجأ إليه البنك لتحصيل الدين في حال وصول القرض إلى مرحلة متقدمة من التعثر، فإن المغالاة في تقديرها يعني منح العميل قرضا بأكثر مما تسمح به إمكانياته وضماناته (فريد، 2000، صفحة 23).

• ضعف القدرة على التحليل الائتماني: في حال وجود ضعف في القدرات التحليلية لدى موظفي البنك فإن القرار الائتماني سيكون غير سليم مما يعرض البنك الاحتمالات علم استرداد القرض الممنوح.

• السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة: القرض عادة يمنح التمويل مشروع يتم تنفيذه على مراحل، فإذا سمح البنك للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة فإن المفترض قد يستخدم القرض لغايات أخرى، ولذلك فإن على البنك أن يحدد مواعيد دفع أجزاء القرض مع تقدم سير العمل في المشروع الممول (الداوود، 2000).

• ضعف قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض إذا كانت قيمة القرض أكبر من حاجة المقترض فإنه سينفق المبلغ الزائد في مجالات أخرى ليس لها علاقة بغاية القرض، مما يزيد في أعبائه ويصل إلى مرحلة يعجز فيها عن السداد لأن مقدرة المشروع الممول لن تكون كافية لسداد القرض، كما أنه في حال كون مبلغ القرض أقل بكثير من احتياجات المشروع الممول فإن المقترض سيصل إلى مرحلة يكون فيها غير قادر على استكمال مشروعه، وسيدخل في مرحلة التعثر ولذلك فإن على البنك أن يراعي حاجة المشروع الفعلية عند تحديد قيمة القرض (جمال أحمد حسين، صفحة 123) نقلا عن (Hemple & Simson, 1998, p. 391)

• عدم قيام البنك بمتابعة أو ضاع المقترضين والمشاريع الممولة دوريا، فإذا لم يكن لدى البنك نظام جيد للمتابعة فإنه سيفاجأ في حالة التعثر في وقت متأخر وبالتالي ستكون خسارته كبيرة

• امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي للمقترض من غير وجود مبرر لذلك (محمد داود، 2013، صفحة 405).

• قيام البنك بتمويل كامل أو شبه كامل المشروع الممول: في حال قيام البنك بتمويل كامل للمشروع الممول أو إذا كانت قيمة القرض تمثل الجزء الأكبر من قيمة المشروع فإن مخاطر الائتمان ستكون عالية، حيث إن التزام المقترض واهتمامه بنجاح المشروع يرتبط عادة بحجم استثماراته الشخصية في المشروع، فإذا كانت هذه الاستثمارات قليلة أو معدومة فإن اهتمام المقترض بنجاح المشروع سيقل، فإذا ظهرت بوادر لعدم نجاح المشروع الممول فإن المقترض سيتنازل عنه للبنك وسيجد البنك نفسه في وضع حرج، ولذلك يجب التأكد من أن حجم التمويل المقدم من المقترض للمشروع مناسب، وأن يكون تمويلا حقيقيا وليس تمويلا من الآخرين كأن يكون ذلك على شكل تسهيلات من الموردين لمواد أولية أو ما شابهها (جمال أحمد حسين، الصفحات 124-125)، كما أن عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك سيؤدي إلى خلل كبير في النشاط الائتماني، فغياب هذه السياسة أو ضعفها في حال وجودها يسمح للعاملين في مجال الائتمان باتخاذ قرارات قد لا تنسجم فيما بينها وتتعارض مع مصلحة البنك، وبالتالي تزداد احتمالات تعثر القرض.

• الاتصال غير الوثيق اللينك بالمتعامل معه مما يجعله بعيدا عن معرفة ظروف السوق التي تنعكس على أعمال ذلك المقترض .

• الإقراض المترابط: هو ذلك النوع من القروض الممنوح الأشخاص أو مؤسسات تربطهم علاقات مع البنك سواء كانت هذه العلاقات مع البنك نفسه أم مع أعضاء مجلس الإدارة أو مع أفراد الإدارة التنفيذية للبنك (جمال أحمد حسين، الصفحات 126-127)، فهذا النوع من القروض معرض بدرجة كبيرة للتعثر.

• عدم الاستعلام الدقيق عن العميل وعدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض المصرفية (عبد المطلب، 2009، الصفحات 30-31).

•سوء ظروف عمل الموظفين بالبنك مما يؤدي إلى انخفاض انتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك إلى قيام بعضهم بممارسات غير سليمة ستؤثر سلبا على النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر.

3.2. أنواع القروض المصرفية المتعثرة

إن ظاهرة تعثر القروض المصرفية ليست بالظاهرة المتكاملة الصفات والخصائص التي من خلالها يتم حصرها، لكنها تتشابه في أعراضها ومظاهرها والعوامل التي ساهمت في ظهورها وكذا النتائج التي يمكن أن تلحقها، غير أن لهذه الظاهرة أنواعا متعددة يجب الإلمام بها حيث يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس على النحو الذي يظهر الشكل التالي:

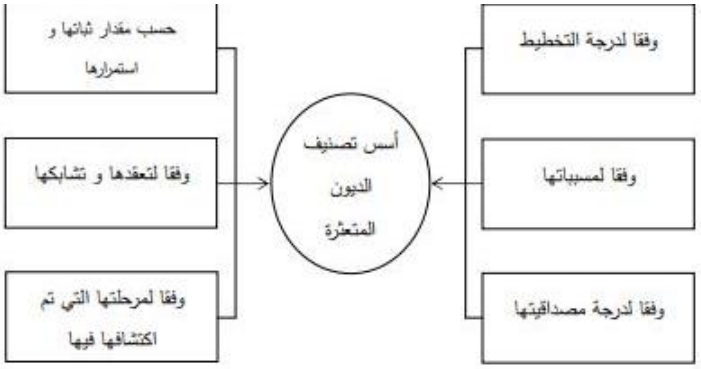

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 68 .

وفيما يلي شرح موجز لكل التصنيفات المذكورة:

1.3.2. تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:

حيث كثيرا ما تكون المشروعات الكبرى أو التي يتم إقامتها واضعة في مخططاتها فترات حرجة يتم التخطيط للتغلب عليها إلا أنه يسيب أو لآخر تفشل في تدبير الأموال الكافية كما وتوقيتا فيصاب المشروع بالتعثر (محسن أحمد الخضيري، 1997، صفحة 62) ومن ثم تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما (عبد المطلب، 2009، الصفحات 68-69):

أ. ديون متعثرة مخططة مرحلية: وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع وما بين التدفقات النقدية الداخلة إليه، أي ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل كمي أو في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارج ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.تنجم هذه الديون أساسا من فشل المشروع أو فشل القائمين عليه في معالجة قصور التدفق النقدي الداخل وأسبابه أو تغطية التزامات المشروع خلال هذه الفترة الحرجة، أو عدم نجاحهم في الوصول إلى التمويل المطلوب لتغطية احتياجات المشروع في هذه الفترة أو سداد التزاماته المبرمجة أو حدوث ما من شأنه أن يؤدي إلى هذه النتيجة، أو ترتبط أيضا باستخدام الديون المتعثرة كوسيلة للضغط المباشر وغير المباشر على كل من يهمهم استمرار المشروع (البنوك، الدولة، العاملين، المساهمين، الموردين، الموزعين) لتخفيف أعباء القروض والتسهيلات المقدمة للمشروع وزيادة دعمهم له وهذا الأخير يحتاج من المدير المالي للمشروع قدر كبير من الحنكة والبراعة في التفاوض مع هذه الجهات لإقناعهم بأهمية استمرار المشروع وأن هذه الفجوة الطارئة لن تستمر وأن الأوضاع المستقبلية مطمئنة.

ب. ديون متعثرة عشوائية الحدوث : وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يفاجا المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها أو التعامل معها، ويطلق عليها البعض أنها ترد إلى القوة القاهرة التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع، وتؤدي إلى اختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

2.3.2. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين أساسيين أولهما يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية والأخر يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية على النحو التالي:

أ. الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكان سببا مباشرا فيها، سواء كان ذلك عن عمد وعن قصور وعدم معرفة أو عن عدم اهتمام.

ب. الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية: هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة بهمن بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، ويحدث هذا النوع من الديون نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إرادة المشروع ذاته، ويمكن لنا أيضا أن تقسمها إلى قسمين وفقا للجهة الخارجية التي تصيبت في تعثر هذه الديون أي إلى الاتي (عبد المطلب، 2009، الصفحات 73-75):

• ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان، حيث كثيرا ما يسهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثره

• ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجة أخرى مثل الظروف المحيطة.

3.3.2. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة مصداقيتها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى نوعين أساسيين هما (محسن أحمد الخضيري، 1997، صفحة 67):

أ. ديون متعثرة وهمية خداعية: كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب، حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرين الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وافلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية أنشطة غيرقانونية.

ب. ديون متعثرة حقيقية فعلية: هي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة لسبب حقيقي، وليس عن عمد وتخطيط وتدليس وتواطؤ، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب .

4.3.2. تصنيف الديون المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها :

وفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما (خلف، 2002، صفحة 152):

أ. الديون المتعثرة العارضة: أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة .

ب. الديون المتعثرة الدائمة: هي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أوقي إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو بقبوله كعلاج لحالة التوتر التي أصابت المشروع وأدت إلى هذه النتائج، كما يمكن تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين أيضا هما:

• ديون متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية: هي تلك النيون التي تتزايد قيمتها عاما بعد آخر وتتراكم فوائدها ومصاريفها على أصل الدين تعجز المفترض عن مستانه، وعلم قدرة المفروض على تحميل جانب منها، وصعوبة توصله إلى اتفاق لمعالجة حالة التعثر سواء مع العميل المفترض أو مع باقي الدائتين له، ومن ثم لا يكون أمام المقرض إلا إضافة فوائد القرض إلى أصل الدين نيزداد ويتراكم إلى حين يتم الوصول إلى اتفاق مع العميل المقترض وباقي الدانتين لتعويم العميل وسداد القرض وتصفية موجوداته فتتحول إلى النوع الثاني

5.3.2. ديون متعثرة متناقصة القيمة: هي الديون التي تم الاتفاق مع العميل المقترض وباقي الدائنين على جدولة سدادها، وأصبح العميل المقترض ملتزما برنامج السداد، ومن ثم يتناقص إجمالي السنين فترة بعد أخرى في الانتهاء من سداده أو تتم تصفية العميل وبيع موجوداته.

6.3.2. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها :

وفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى نوعين (عبد المطلب، 2009، صفحة 79) (إبراهيم، 24 مارس 1999):

أ. ديون بسيطة سهلة التعامل معها: هذا النوع من الديون عادة ما يكون مبلقه بسيط ومدته قصورة ويستخدم تمويل متوسط أو قصير الأجل، أي أنه يغلب عليه طابع تمويل رأس المال العامل أو تمويل توسعات بسيطة أو القيام بعمليات الصيانة الدورية والإحلال والتجديد ولكن نتيجة الظروف عرضية طارئة ومؤقتة حنث له التعثر، ونظرا تبساطة أسبابها وأثارها يسهل علاجها والقضاء عليها وتجنيب المشروع مخاطرها وبالتالي استعادة حيويته ونشاطه بعد القضاء على هذه الظروف العارضة .

پ. ديون متعثرة معقدة: هذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين أي أن الغالب عليها أروض مشتركة ولسبب أو لأخر تعثر العميل في سدادها وأصبح كل مقرض مشارك فيها يطالب پاتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم آرايه واتجاهاته وبينهم مصالح متعارضية ومبلغيه ضخم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة، ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها بالتالي يصعب التعامل معها، ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها واقتراح العلاج لها.

7.3.2. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها :

وفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى الأنواع التالية (إبراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها)، 1999):

أ. دين متعثر أولي: في مرحلة التكوين حيث لا تزال أسابه كامنة تحت السطح وتأخذ بوادر غير محسوسة أو ملموسة ولا تشير انتهاء المقرضين لأن مظاهرها لا زالت أولية .

ب. دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو: حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المغرضة التي بدات تشعر بالقلق حول امكانية سداد حقوقها التي على المشروع .

ج. دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج: حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتهدد استمراره، وفي الوقت ذاته تعرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه .

د. دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنين.

3. الدراسات السابقة :

قام العديد من الباحثين بإعداد دراسات تطرقت إلى دراسة أثر القروض المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية ، وعلى اقتصادات الدول عموما ، إضافة إلى الوقوف على محددات القروض المتعثرة وذلك على النحو التالي.

تضمنت دراسة أعدها(Nursiana, 2017) . حول اثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك المدرجة في بورصة اندنوسيا المتغيرات التالية برنامج " Lisrel Software": نسبة القروض المتعثرة، ومعدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، وهامش صافي الفائدة، وصافي الربح، وصافي الأصول، والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. أظهرت نتائج الدراسة عدم معنوية التضخم والناتج المحلي الإجمالي من الناحية الإحصائية في تفسير القروض المتعثرة بالرغم من الاتجاه الصحيح لإشارة المتغيرين. في حين تبين أن مؤشر نسبة القروض المتعثرة له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية على صافي أرباح البنوك، والعائد على حقوق الملكية وصافي الأصول.

في دراسة أخرى للباحث (Khaled, 2013). حول محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الاردني ، تم التعرف على محددات القروض المتعثرة في المصارف الأردنية، باستخدام منهجية البيانات المقطعية للفترة (2008-2012 .أظهرت النتائج أن أهم العوامل المتسببة في تعثر القروض لدى البنوك التجارية هي حجم القروض المتعثرة في السنوات السابقة أدراج المتغير لمعالجة مشكلة الارتباط (Serial Correlation) في الأخطاء العشوائية الذاتي إضافة إلى متغير إجمالي القروض المقدمة من

البنوك، حيث تبين أن ارتفاع حجم القروض في الأردن قد يساهم في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي، تبين أن القروض المتعثرة لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم. كما اظهرت النتائج ان تداعيات الازمات المالية والعالمية كان لها تاثير سلبيا على تعثر القروض في الاردن . توصل الباحث ايضا وخلافا للادلة الدولية ان حجم البنك ليس بالضروري مقياسا لدى قدرة البنك على التحقق من وضع عملائه المقترضين وبالتالي انخفاض حجم القروض المتعثرة .

في دراسة (Amir & Other, 2016). لاستكشاف محددات تعثر القرو ض في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في باكستان، استخدم الباحثون السجلات الادارية التي تحتفظ بها بعض المصارف التجارية خلال الفترة (2014- 2015).إضافة إلى ذلك استخدم الباحثون في الدراسة نتائج استبيانات أعدت من قبل محللي الائتمان/المصرفيين لعدد 9 بنوك تجارية متضمنة 42 فرعا.

4. القروض المتعثره في القطاع المصرفي السعودي :

1.4. تطور القطاع المصرفي السعودي :

تقوم المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض الأخرى في المملكة العربية السعودية بتقديم قروض تمويلية وتسهيلات ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل للمؤسسات العاملة في السعودية من أجل تمويل مشاريعها. إضافة إلى تقديمها القروض الشخصية للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الشخصية . يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض الى جانب خدمة الدين التي تشمل الفائدة المترتبة عليه والعمولات الأخرى خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين جميع الأطراف، لذلك يقوم المقترض عند تقديم طلب قرض لتمويل المشروع بتقديم ضمانات تكفل للبنك استرداد الدين في حالة توقفه عن السداد.

1.1.4. الموجودات للميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في السعودية :

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السعودي بنهاية 2018 حوالي 630,2مليون دولار عن ماكانت عليه نهاية عام 2017 حوالي 614,8 مليون دولار وبزيادة نسبة 2,5 % ، بينما بلغت حصة السعودية من الموجودات للميزانيات المجمعة لدى البنوك التجارية في الدول العربية نحو.18,9 في المائة أي ما يعادل80,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 ،مقارنة بنحو89,3 في المائة عام 2017 (العربي، 2018).

الجدول رقم (1) يظهر الموجودات المجمعة للبنوك التجارية للاعوام (2016-2018)

الموجودات المجمعة للبنوك في السعودية	2016 (مليون دولار)	2017 (مليون دولار)	2018 (مليون دولار)
-	601,697	614,870	630,240

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 ،الفصل الرابع.

2.1.4. الودائع المصرفية بالبنوك التجارية في السعودية :

بلغت الودائع المصرفية بالبنوك التجارية في السعودية حوالي 442,956 مليون دولار نهاية عام 2018 عن ماكانت عليه حوالي 431,750 نهاية عام 2017 ، وقد استحوذت المصارف التجارية في السعودية على أكبر حصة من إجمالي الودائع في المصارف العربية، حيث بلغت21,5 في المائة عام 2018 مقارنة بنحو21,4 في عام 2017 .

الجدول (2) يظهر الودائع المصرفية بالبنوك التجارية في السعودية للاعوام (2016-2018)

القيمة (مليون دولار)

الودائع المصرفية بالبنوك التجارية في السعودية	2016	2017	2018	نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية	
				2017	2018
-	431,203	431,750	442,956	62.7	56.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 ،الفصل الرابع.

3.1.4. التسهيلات الائتمانية في البنوك السعودية :

تعتبر السعودية من أكبر الدول العربية في تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث بلغت حصتها من إجمالي التسهيلات الائتمانية في الدول العربية حوالي 23 في المائة أي ما يعادل 491 مليار دولار أمريكي عام 2018 .

الجدول رقم (3) اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية في البنوك السعودية للاعوام (2016-2018)

القيمة (مليون دولار)

اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية	2016	2017	2018	نسبة التغيير (2018-2017)	
				2017	2018
-	435,441	464,741	491,924	5,8	5,8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 ،الفصل الرابع.

2.4. تطور القروض المتعثرة في السعودية :

تمنح المصارف التجارية في السعودية قروضا الى الافراد والمستثمرين وفقا للسياسات الائتمانية المعمول بها والتي تهدف الى تقليل مخاطر تعثر القروض المقدمة . يقتضي على البنوك التجارية في السعودية وفقا للمعيار الدولي (IFRS9) المتعلق بمخاطرالائتمان الى تحديد مخصصات كافية لتغطية القروض المتعثرة .جدير بالذكر ان هذه المخصصات تختلف لتغطية مخاطر القروض المتعثرة ويتم مراجعتها دوريا .

1.2.4. التوزيع القطاعي للتسهيلات المصرفية :

تشير الاحصاءات الواردة من القطاع البنكي السعودي ، إلى أن حصة القروض الشخصية (تشمل بطاقات الائتمان والقروض السكنية) تمثل أكبر نسبة من إجمالي القروض في الدول العربية المشمولة بالاستبيان، حيث بلغت نسبتها في السعودية ما يفوق 30 في المائة من إجمالي القروض. و ارتفعت القروض الشخصية في السعودية بنحو 2,1 في المائة عام 2017 لتصل إلى 464 مليار ريال سعودي (ما يعادل 18,8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) مقابل 454 مليار ريال سعودي (ما يعادل 18,0 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2016) .

الجدول (4) هيكل التوزيع القطاعي للقروض في السعودية .

البند	2015	2016	2017
قروض شخصية	31,2	32,3	33,4
القطاع الزراعي	1,0	1,0	1,1
الصناعات التحويلية	13,1	13,4	12,6
التجارة	18,7	17,5	16,7
القطاع العقاري	9,4	8,9	8,5
اخرى	26,7	27,0	27,7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 ،الفصل الرابع.

2.2.4. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة :

نلاحظ تدني نسبة القروض المتعثرة إلى أقل من 2 في المائة في السعودية حيث بلغت حوالي 1,6 في المائة عام 2017 على التوالي. سجلت نسبة مخصصات القروض من إجمالي القروض غير المنتظمة في السعودية انخفاضا من 166,6 في المائة عام 2016 إلى 151,9 في المائة عام 2017 وارتفاع صافي أرباح المصارف حوالي 45,1 مليار ريال سعودي عام 2017 مقابل 41,1مليار ريال سعودي عام 2016 . (مليار ريال سعودي)

5. الخاتمة :

في ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الموالية - يتمثل التعثر في إخلال العميل القرض بالشروط التعاقدية مع البنك، ومن ثم فانه من الضروري أن يتأكد البنك من أن الشروط الواردة فيه تضمن حقوقه من جهة وتراعي ظروف المقترض وقدرته على السداد من جهة أخرى،حالات التعثر تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عقد منح الائتمان، قبل اتخاذ قرار اعتبار القرض متعثرا فإنه ينبغي على البنك أن يجري دراسة وافية للقرض، على أن تشمل هذه الدراسة على تحليل مفصل لقدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماته ومدى كفاية الضمانات التغطية مبلغ القرض الممنوح له قد ينجم تعثر القرض من سوء نية العميل أو وقوع أحداث خارجة عن سيطرة المقترض وإرادته . ينبغي أن يعتمد سداد القرض على قدرة المشروع الممول على توليد تدفقات نقدية تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وهو ما يؤكد أهمية الاعتماد على القدرة الإيرادية للمشروع الممول وليس على الضمانات المقدمة له .يؤثر وصول القرض إلى مرحلة التعثر سلبا على حقوق البنك ويلحق به الضرر ويحرمه من قيد الفوائد المترتبة ضمن إيراداته، لأن البنك يكون ملزما بتعليق قيد فوائد القروض غير العاملة، كذلك فإن المخصصات التي يكونها البنك لمواجهة القروض المتعثرة تؤدي إلى تخفيض أرباح البنك.

وبناء على هذه النتائج، فإنه يمكن اعتبار أن أفضل الطرق لمعالجة القروض المتعثرة في الوقاية منها، ويتحقق ذلك بوضع خطة معقولة لتحصيل القرض من العميل تستند إلى قواعد ثابتة وموضوعية، مع اتخاذ قرارات رشيدة لا تحول القرض المضمون إلى قرض متعثر.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع العربية:

- أبو جبارة هاني. (1994). الديون المتعثرة وطرق التعامل معها. *مجلة البنوك، 06*، صفحة 84.
- أبو عبيد جمال أحمد حسين. (بلا تاريخ).
- أحمد عاكف كرسون. (2006). *إدارة التحصيل والقروض المتعثرة*. البنك المركزي، المعهد المصرفي.
- أحمد غنيم. (2001). *الديون المتعثرة والائتمان الهارب "قراءة في واقع ووقائع الأزمة*. القاهرة.
- أشرف عبد المنعم إبراهيم. (1999). الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها). *ندوة دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق 24 مارس 1999* (صفحة 12). مصر: مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان.
- أشرف عبد المنعم إبراهيم. (24 مارس 1999). الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها). *ندوة دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق* (صفحة 12). مصر: مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية.
- حمزة محمود الزبيدي. (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني* (الإصدار ط 01). عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- رضا عبد المعطي، و محفوظ أحمد جودة. (1999). *إدارة الائتمان*. عمان: دار وائل للنشر.
- صبري حسن نوفل. (2000). *إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي، مادة تدريبية*. القاهرة: المعهد العربي للتمويل والاستثمار.
- صندوق النقد العربي. (2018). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. تأليف *التقرير الاقتصادي العربي الموحد الفصل الرابع*.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2009). *الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمركية)*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبد محمود حميد خلف. (2002). إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها*، صفحة 152.
- عثمان محمد داود. (2013). *إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره*. عمان: دار الفكر.
- ماجد حسن الداوود. (2000). إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، صفحة 42.
- محسن أحمد الخضيري. (1997). *الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب... العلاج* (الإصدار ط 01). مصر: إيتراك للنشر والتوزيع.
- اليسد ود، و إسماعيل الغيط. (2002). *نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة " دراسة تحليلية لسياسات المصارف في ج- م ع*. كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها. القاهرة: رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة .

2.6. المراجع الأجنبية:

- Adinoto Nursiana .(2017) .Effect of Non-Performing Loans to Profitability of Banks In Indonesia .*International Jornal of Applied Business and Economic Research*.
- George H Hemple ، و Donald G Simson .(1998) .Bank management Text & Cases .*Fifth John Wily & Sans Inc New York*.391 ،

- Ikram Amir و ،Other .(2016) .Determinants of Non-Performing Loans; An Empirical Investigation of Bank Specific MicroeconomicFactors .*The Jornal of Applied Business Research*.
- Rose و ،Sylvia Peter .(2002) .*Commercial Bank Management, Measuring and Evaluation Bank Performance International Edition* .New York: Mc Graw-Hill.
- Sobhi Khaled .(2013) .Determinants of Non-Performimg Loans: Evidence from the jordanian Banking Sector .*Jornal of Finance and Bank Manadement*.